الأمم المتحدة

A/70/472/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٠ (ز) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة شانتال أويزيرا (رواندا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر A/70/472، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٣٤ و ٣٦، المعقودتين في ٤ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة[(١)].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/70/L.42* و A/C.2/70/L.70

٢ - في الجلسة ٣٤، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/70/L.42).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١٠ أجزاء تحت الرموز A/70/472 و A/70/472/Add.1 و A/70/472/Add.2 و A/70/472/Add.3 و A/70/472/Add.4 و A/70/472/Add.5 و A/70/472/Add.6 و A/70/472/Add.7 و A/70/472/Add.8 و A/70/472/Add.9.

(١) A/C.2/70/SR.34 و A/C.2/70/SR.36.

171215 161215 15-22121 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/70/L.70)، عرضه نائب رئيس اللجنة، راينهارد كراب (ألمانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.42.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/70/L.70 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/70/L.70 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وفي الجلسة ٣٦ أيضا، أدلى ببيان ممثلا دولة بوليفيا المتعددة القوميات وأستراليا (أيضا باسم كندا والولايات المتحدة الأمريكية).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.70، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/70/L.42 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٥]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، انطلاقاً من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وسعياً منها إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أعلنت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يومًا دوليًا لأمّنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[(٧)]،

وإذ تحيط علما بجلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، وذلك من أجل التشجيع على تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تسلّم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن ''أمّنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وتلاحظ أن البعض من البلدان يعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتُعرب عن اقتناعها بأنّ تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ أن علم النظام الأرضي يقوم بدور مهم في التشجيع على اتّباع نهج شمولي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثّق، والكوارث الطبيعية التي من المحتمل أن تصبح أكثر تواترا وحدة، وما تخلّفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلّم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الأرضية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإذ تحيط علما بانعقاد المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمّنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[(٨)]،

---

(٧) القرار ٧/٣٧، المرفق.

(٨) انظر A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تسلّم بأن عددا من البلدان يعتبر أمّنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأنّها والبشرية كيان حي غير قابل للتجزئة تعيش الكائنات في ظله بترابط وتعاضد،

وإذ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت اتّخاذ العديد من المبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة، منها ما يتعلق بإعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[٩]،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يوضع ليكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبأنّه من الضروري التغلّب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وبالأعمال المنفذة بهذا الشأن،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنّه لا بد لجميع البلدان من أن تشجع، مع مراعاة مبادئ ريو، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولّي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد واستفادة كل البلدان من هذه العملية،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة التعاضد بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه والحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من جهود لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ شمولي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - تحيط علما بالتقرير السادس للأمين العام[١٠]؛

---

(٩) IPBES/2/17.

(١٠) A/70/268.

٢ - تقرر أن تشرع، في عام ٢٠١٦، في إجراء حوار افتراضي يتناول مسألة الانسجام مع الطبيعة ويجمع أطرافا من بينها خبراء الاجتهادات القضائية المتعلقة بالأرض عبر العالم، بمن فيهم الناشطون في عمليات التحاور التي تعقدها الجمعية العامة، وذلك من أجل حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع عالم الطبيعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بانسجام مع الطبيعة، مع الإشارة إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتطلب أن يقدم الخبراء ملخصا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن تجري استضافة عملية التحاور على الموقع الشبكي للانسجام مع الطبيعة؛

٣ - تقرر أيضا مواصلة الاحتفال سنويا باليوم الدولي لأمِّنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل، وتطلب إلى الأمين العام توفير الدعم المتواصل لهذا اليوم، وتشجع الدول الأعضاء على الاحتفال به على الصعيد الوطني؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحاورية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

٥ - تقرر أن ترجئ مسألة موعد تنظيم عملية تحاور شاملة في إطار الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، انتظارا لما تسفر عنه المناقشات بشأن تنشيط اللجنة الثانية؛

٦ - تشير إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عمليات التحاور هذه، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى النظر في الإسهام في الصندوق الاستئماني عند إنشائه؛

٧ - تشير أيضا إلى قيام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتدشين الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة في جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شمولي في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة،

وتنهض بالتكامل بين الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، ومنها التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

٨ - تدعو إلى توخي نُهج شمولية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، حتى تنير سبيل البشرية في العيش بانسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

٩ - تدعو الدول إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور شمولي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة يسمح بتحديد نهج اقتصادية جديدة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه، وذلك بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُيسّر دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية وأمّنا الأرض والاعتراف بهذه الأوجه؛

(ب) تشجيع الانسجام مع أمّنا الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلّم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني وحتى المستوى الأهلي لكي تعكس هذه الجهود حماية الطبيعة؛

١٠ - تشجع جميع البلدان على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

١١ - تقر بضرورة وضع مقاييس أوسع بشأن التقدم تكون مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وذلك بغية اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وتلاحظ في هذا الصدد استمرار اللجنة الإحصائية في العمل على وضع برنامج عمل لإعداد مقاييس أوسع بشأن التقدم، ولإجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال[(١١)]؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين، في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“، بندا فرعيا بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“، ما لم يُتَّفق على خلاف ذلك في المناقشات بشأن تنشيط اللجنة الثانية.

---

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٤ (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٤.